التخطيط الإستراتيجى للسياسات المالية الداعمة للجامعات الخاصة والأهلية لتطوير منظومة التعليم العالى وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى مصر

[١٧]

فرج عزت[١]– أحمد السمان[٢]– لمياء السيد[٣]– بلال كامل سليمان[٤]
١) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٢) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
٣) كلية التربية، جامعة عين شمس ٣) جامعة ٦ أكتوبر

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان دور الجامعات الخاصة والأهلية (المنشاة بالقانون رقم١٠١ لسنة ١٩٩٢ المعدل بالقانون رقم١٢لسنة٢٠٠٩ فى شان الجامعات الخاصة والأهلية) فى حل المشكلات التى تواجه منظومة التعليم العالى ومن ثم تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى مصر،وذلك من خلال التخطيط الإستراتيجى للسياسات المالية الداعمة للجامعات الخاصة والأهلية فى مصر،وقد حاول البحث الإجابة على السؤال الرئيسى:إلى اى مدى يمكن للسياسات المالية الداعمة للجامعات الخاصة والأهلية تطويرمنظومة التعليم العالى ومن ثم تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى مصر؟

وقد إستخدم الباحثون المنهج الوصفى وقد استخدم أسلوب دراسة الحالة لوصف واقع منظومة التعليم العالى والتنمية المستدامة فى مصر والمنهج الإستقرائى التحليلى للبيانات التاريخية لتناول نشأت وتطور الجامعات الخاصة والأهلية فى مصر كذلك نشأت وتطور مفهوم التنمية المستدامة عالميا ومحليا، والتحديات التى تواجه تحقيق اهدافها فى مصر كما ودور الجامعات الخاصة والأهلية فى حل مشكلات منظومة التعليم العالى وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى مصر،كما تم إجراء عدد من المقابلات المبنية على أسئلة إستبيان مشتقة من محاور التنمية المستدامة :رؤية مصر ٢٠٣٠ مع مسئولي التعليم الجامعي الخاص بوزارة التعليم العالي وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها أن الجامعات الخاصة والأهلية تستطيع التغلب على كافة مشكلات التعليم الجامعى فى مصر ولكن هناك قصور فى القيام بذلك نتيجة لعدة اسباب أهمها عدم وجود الرؤية والسياسات المالية المخططة من الدولة لدعم إنشاء تلك الجامعات وبالتالى فإنشاء تلك الجامعات يأتى عشوائيا وحسب رغبة مقدم الخدمة دون أن يكون للدولة اى دور سوى الموافقة على طلب الإنشاء المقدم من الجهات الراغبة فى إنشاء جامعة خاصة أو أهلية، وقد أوصت الدراسة الحالية بضرورة وجود تخطيط استراتيجى للسياسات المالية الداعمة للجامعات الخاصة والأهلية المزمع إنشائها .

المقدمة

يعد التعليم وخاصة التعليم العالي، من أهم دعامات تحقيق التنمية الاقتصادية للدول (اشرف العربى، ٢٠٠٦)، وفى مصر تواجه منظومة التعليم العالى،العديد من التحديات والمشكلات المزمنة (وزارة البيئة،٢٠٠٩)، الناتجة عن عدم وجود التخطيط الجيد، لمواجهة تلك التحديات والمشكلات التى تواجه منظومة التعليم العالى مثل زيادة اعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالى، وعدم قدرة الدولة على توفير الجامعات ومؤسسات التعليم العالى فى كافة ربوع مصر، التى تواجه تلك الزيادة المستمرة، ويحاول الباحث أن يبرهن على ان التخطيط الجيد هو التخطيط الإستراتيجي الذى ياخذ فى الإعتبار التحديات التى تواجه تحقيق اهداف التنمية المستدامة فى مصر، حيث برز مفهوم التنمية المستدامة مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، إثر تفاقم مشكلة التدهور البيئي، لقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة،هذا المفهوم يقضى بان إشباع حاجات الحاضروالارتقاء بالرفاهية الاجتماعية، لا يجب أن يكون على حساب قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها المادية والروحية .

مشكلة البحث

تمثلت إشكالية الدراسة الحالية فى إيجاد حلول للمشكلات التى تواجه منظومة التعليم العالى فى مصروالمتمثلة فى (وزارة البيئة،٢٠٠٩):

١- ازدياد الضغط على الإلتحاق بالتعليم العالى بسبب زيادة السكان.

٢- القصور في نوعية التعليمز

٣- القصور في الالتحاق بالتعليم العالي في بعض المناطق مثل جنوب سيناء والصعيد والوادي الجديد ومطروح.

٤- الضعف الشديد في الصلة بين البحث العلمي وبرامج التنمية والتطوير .

٥- ضعف ميزانية الدولة المخصصة للبحث العلمي (أقل من ١ %سنويا).

أسئلة البحث

وحاول هذا البحث الإجابة على السؤال الرئيسى:إلى اى مدى يمكن للسياسات المالية الداعمة للجامعات الخاصة والأهلية تطويرمنظومة التعليم العالى وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى مصر؟ والذى يتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

- ما التحديات التى تواجه منظومة التعليم العالى فى مصر؟
- ما أهداف التنمية المستدامة وإنعكاساتها على منظومة التعليم العالى فى مصر؟
- ما السياسات المالية الداعمة للجامعات الخاصة والأهلية فى مصر؟

أهداف البحث

تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل ودراسة النقاط التالية:

١- دور الجامعات الخاصة والأهلية فى حل مشكلات منظومة التعليم العالى فى مصر.

٢- مدى امكانية تحقيق الجامعات الخاصة والأهلية لأهداف التنمية المستدامة فى مصر.

٣- دور السياسة المالية للدولة فى تشجيع التوسع فى إنشاء الجامعات الخاصة والأهلية فى مصر.

٤- دور السياسة المالية للدولة فى توجيه الجامعات الخاصة والأهلية لخدمة المجتمع والبيئة المحيطة بما يحقق أهداف التنمية المستدامة فى مصر.

أهمية البحث

تتمثل أهمية الدراسة الحالية فى بيان مدى إمكانية إستخدام السياسات المالية للدولة لدعم مؤسسات التعليم الجامعى الخاص والأهلى كأحد المحاور التى تساهم فى علاج السلبيات والخلل الموجود فى منظومة التعليم العالى فى مصر فى ضوء متطلبات وأهداف التنمية المستدامة كما تكمن أهمية البحث في إمكانية استفادة عدة أطراف منه مثل وزارة التعليم العالي، الجامعات الخاصة والأهلية، مؤسسات الأعمال، الطلبة الملتحقين بالتعليم العالى.

حدود البحث

الحدود الموضوعية: تتمثل فى الجامعات الخاصة والأهلية فى جمهورية مصر العربية المنشأة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ والمعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩ من حيث دورها فى حل المشكلات التى تواجه منظومة التعليم العالى فى مصر فيخرج عن نطاق الدراسة الحالية المعاهد العليا والمتوسطة الخاصة كذلك الجامعات المنشأة بإتفاقيات إقليمية مثل الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى ودولية مثل الجامعة الأمريكية.

الحدود المكانية: تتمثل فى دراسة واقع منظومة التعليم العالى فى مصر.

الحدود الزمانية: تعالج الدراسة الحالية واقع منظومة التعليم العالى فى مصر فى الفترة من نشأة الجامعات الخاصة والأهلية فى العام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠١٦.

الدراسات السابقة

١ – دراسة د.أشرف العربى واخرون ٢٠٠٩ بعنوان " تمويل التعليم العالى فى مصر رصد الواقع – دراسة التجارب – ومصادر التمويل المقترحة "

تناولت هذه الدراسة منظومة التعليم العالى فى مصر، وحاولت التعرف على الواقع الحالى لتمويل التعليم العالى وأهم التحديات التى تواجهه، كذلك التعرف على المصادر المقترحة لتمويل التكلفة الإضافية لتحقيق هدف الجودة والإتاحة فى التعليم العالى، فى ضوء عدد من التجارب الدولية بالإضافة إلى تقدير حجم التمويل الإضافى الممكن تدبيره للتعليم العالى من خلال المصادر المختلفة المستخلصة من التجارب الدولية .

وقد توصلت الدراسة إلى إيجاد سبعة مصادر أساسية لتمويل التعليم العالى تقدر بنحو ١٣– ١٥ مليار جنيه فى العام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ أو ما يعادل ١٠– ١١ مليار جنيه تقريبا بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وتتزايد تدريجيا حتى تصل إلى نحو ١٧–٢١ مليار جنيه فى العام ٢٠١٦/٢٠١٧ أى ما يعادل ٨–١٠ مليار جنيه تقريبا بأسعار سنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .

تتفق مع الدراسة الحالية فى تناولها لمنظومة التعليم العالى ومحاولة إيجاد الحلول للمشكلات التى تعتريها وبخاصة فى مجال التمويل .

تختلف مع الدراسة الحالية فى أنها طرحت حلولا لتمويل التعليم العالى بكافة قطاعاته الحكومية والخاصة دون التركيزعلى التعليم العالى الخاص والأهلى كوسيلة لإستيعاب الأعداد المتزايدة من الملتحقين بالتعليم العالى والسياسة المالية التى يجب على الدولة انتهاجها لدعم وتشجيع إنشاء تلك الجامعات فى الأقاليم المختلفة داخل الدولة وذلك فى ضوء أهداف التنمية المستدامة .

٢- دراسة د . سمير رياض هلال واخرون٢٠٠٩ بعنوان "دراسة ميدانية لتكلفة التعليم العالي في مصر".

تهدف هذه الدراسة إلى بحث مشكلة تمويل التعليم العالى الذى يقف عائقا أمام توفير فرص التعليم العالى الجيد للمواطنين الراغبين فى ذلك وأحيانا صعوبة المساواة فى إتاحة الفرصة بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة فالجامعات الحكومية المكتظة بالطلاب تحتاج لتمويل مضاعف لإمكانية التوسع الأفقى وإستيعاب أعداد أكبر كذلك للتحسين والتجويد الرأسى فى العملية التعليمية كما أن المؤسسات التعليمية الخاصة غير متاحة لكثير من المواطنين لعدم قدرتهم على سداد مصروفاتها المرتفعة بالنسبة لدخولهم .

وقد توصلت الدراسة إلى أن أى إقتراحات أوحلول لمشكلة تمويل التعليم العالى يجب أن تأخذ فى الإعتبار العوامل الأتية:

- كفاية التمويل من المصادر المتاحة ليس فقط لإستمرار مؤسسات التعليم العالى وإنما لضمان الأداء الأكاديمى والبحثى بمستوى جودة يتيح لها المنافسة إقليميا ودوليا.
- الإستقلال المالى للجامعات ونظام الموازنات وأساليب رفع كفاءة الإنفاق.
- إستخدام نظم التمويل المختلفة فى تحقيق الإتاحة و المساواة لفرص التعليم العالى بين أبناء الوطن.

تتفق مع الدراسة الحالية فى تناولها لمشكلة تمويل التعليم العالى وتأثيرها على عنصرى الإتاحة والجودة .

تختلف معها فى تناولها لمبادئ عامة لوضع الحلول لمشكلة التمويل وعدم تركيزها على قطاع معين من قطاعات التعليم العالى كمدخل لحل مقترح لمشكلة تمويل التعليم العالى فى مصر.

٣- دراسة غادة محمد رأفت صادق ٢٠٠٩ " خريطة التعليم الجامعى فى مصر " باستخدام نظم المعلومات الجغرافية دراسة فى جغرافية الخدمات

تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على مواقع الجامعات الخاصة وانتشارها فى ربوع مصر ومدى تأثيرها فى التخفيف من حدة التكدس فى الجامعات الحكومية.

وقد توصلت الباحثة إلى انه يجب تشجيع مشاركة القطاع الخاص فى مجال خدمات التعليم الجامعي مسايرة للنظام العالمي الجديد الذي يشجع اقتصاديات السوق.

كما توصلت ايضا أن الجامعات الخاصة لم تقدم بأعدادها المتواضعة حلا حقيقيا لتزاحم طلبة الثانوية العامة، كذلك كان من المنتظر أن الجامعات الخاصة ستفتح أقساما جديدة ليس لها نظير فى الجامعات الحكومية، وستواكب آخر المستجدات فى ميدان التعليم الجامعي. وقد لوحظ تركيز تلك الجامعات الجديدة على أقسام لا تتطلب تكلفة رأسمالية كبيرة كفروع الهندسة الحديثة والعلوم، وإنما أنشأت بها أقسام إدارة الأعمال والإعلام وتكنولوجيا المعلومات فهي بذلك تكرر ما هو موجود بالجامعات الحكومية، وبالتالى يمكن القول بأن دور الجامعات الخاصة فى مصر مازال غير فعال وغير مؤثر كما كان متوقعا، وإنما هى مجرد مشاريع استثمارية الغرض الأساسى منها الربح المادي.

تتفق مع الدراسة الحالية فى تناول نظم التعليم الجامعى الخاص فى مصر.

تختلف معها فى عدم تناولها للتخطيط الإستراتيجي للسياسة المالية الداعمة للجامعات الخاصة والأهلية فى مصر.

٤- دراسة شريف أحمد حلمي حسين اللمعي٢٠٠٧:" التخطيط لتطوير التعليم الجامعي الخاص في ضوء احتياجات التنمية ".

تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على مداخل التخطيط لتطوير التعليم العالي الجامعي الخاص فى ضوء احتياجات التنمية، وذلك من خلال استعراض مداخل التخطيط لتطوير التعليم العالي

الجامعي الخاص، كذلك استعراض الأهداف والتوجيهات الاستراتيجية في الخطط القومية الثالثة والرابعة والخامسة، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بغرض الوقوف على أولويات هذه الخطط والعمل على تلبيتها من خلال تطوير نظام التعليم الجامعي الخاص في مصر، وأخيرا دراسة واقع التخطيط لسياسة القبول بالتعليم الجامعي الخاص في إطار مدخلات خطط التنمية، وذلك للوقوف على اتجاه السياسة التعليمية في مصر من حيث التوسع في التعليم الجامعي الخاص في مقابل موقفها من التوسع في التعليم الجامعي الحكومي.

وقد توصل الباحث إلى أن هناك العديد من الأساليب والمداخل في تخطيط التعليم الجامعي لاحتياجات التنمية والتي من أهمها أسلوب التخطيط الاستراتيجي والذي يركز على دراسة وفحص البيئتين الداخلية والخارجية للمؤسسة التعليمية سعياً للوقوف على جوانب القوة والضعف فيها والفرص والمخاطر التي تواجهها في محاولة لإحداث التكيف والموائمة بين تلك المؤسسة بأوضاعها الداخلية، وبيئتها الخارجية للوصول بها إلى التصور الأمثل المرغوب بما يحقق الأهداف المجتمعية منها كما أن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة والرابعة والخامسة تركز على إعطاء القطاع الخاص الدور الأكبر في عملية التنمية، وتقديم كافة التسهيلات المالية والمؤسسية لجذب مزيداً من الاستثمارات الخاصة إلى مصر.

تتفق مع الدراسة الحالية فى تناول التعليم الجامعى الخاص فى مصر.

تختلف معها فى عدم تناولها للتخطيط الإستراتيجي للسياسة المالية الداعمة للجامعات الخاصة والأهلية فى مصر .

٥- دراسة لمياء محمد أحمد ٢٠٠٢ بعنوان " تخطيط سياسات التعليم العالي في مصر في ضوء متغيرات الإقتصاد الحر".

تهدف هذه الدراسة إلى بحث التطورات التى طرأت على سياسات تخطيط التعليم نتيجة المتغيرات المجتمعية والعالمية .

وقد توصلت الباحثة إلى انه يجب اعادة النظر فى تخطيط سياسات التعليم العالى بحيث تحقق التنسيق بين مؤسسات التعليم العالى بمواردها البشرية والبحثية وبين مؤسسات وانظمة المجتمع والقطاع الخاص.

تتفق مع الدراسة الحالية فى تناول التطورات الإقتصادية وتأثيرها على منظومة التعليم العالى فى مصر.

تختلف معها فى عدم تناولها للمشكلات التى تعترى منظومة التعليم العالى فى مصر ومحاولة إقتراح تصور لحل تلك المشكلات فى ضوء السياسة المالية للدولة واهداف التنمية المستدامة.

الإطار النظرى للبحث

وقد تناول الباحث منظومة التعليم العالى فى مصر وما بها من مشكلات، والتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ وما يواجها من متطلبات، والسياسة المالية للدولة ودورها فى دعم الجامعات الخاصة والأهلية لمواجهة تلك المشكلات والتحديات وذلك على النحو التالى:

١- المشكلات التى تواجه منظومة التعليم العالى فى مصر: أدركت وزارة التعليم العالى فى مصر التحديات والمشكلات التى تواجه منظومة التعليم العالى فبادرت بتأسيس لجنة قومية لإصلاح التعليم العالى فى العام ١٩٩٧ وذلك لتسليط الضوء على التحديات التى تواجه التعليم العالى فى مصر ووضع إستراتيجية تعليمية للتعامل معها مما ادى إلى عقد مؤتمر قومى فى العام ٢٠٠٠ بهدف تبنى برنامج إصلاح طويل المدى مدته سبعة عشر عاما، **تلخصت أهدافه الأساسية فى** (المؤتمر القومي للتعليم ،٢٠٠٠) :

١-رفع الكفاءة بمنح الجامعات مزيدا من الإستقلال وترشيد الإعتمادات المالية الحكومية.

٢-رفع الجودة بتدريب أعضاء هيئة التدريس والإداريين والعمل بنظام التمويل التنافسى.

٣-تحسين جودة ونوعية التعليم الفنى وإصلاح مناهجه، ودعم إدارته، وتعزيز مؤسساته الصغيرة

كما أكد المؤتمر على ان تمويل التعليم العالى مسؤولية تضامنية لاتقع على عاتق الحكومة وحدها

وقد بدأت وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى بداية من العام ٢٠٠٢ فى تنفيذ الخطة الخمسية الإستراتيجية لتطوير التعليم العالى التى اقرها المؤتمر القومى للتعليم العالى

والتى انتهت فى العام ٢٠٠٧، وتمثلت المرحلة الأولى من تلك الخطة فى" رفع القدرات الأكاديمية والمؤسسية فيما يتعلق بالجودة والكفاءة الملائمة " وذلك من خلال تنفيذ ٦ مشاريع رئيسية وهى : مشروع صندوق تطوير التعليم العالى لتمويل مشروعات التطوير المقدمة من مؤسسات التعليم العالى الحكومية على أساس تنافسى HEEPF، مشروع تنمية قدرات اعضاء هيئة التدريس والقيادات FLDP ، مشروع الإستفادة من المعلومات والإتصالات فى منظومة التعليم العالى ICTP، مشروع تطوير كليات التربية FOEP، مشروع تطوير التعليم التقنى (الكليات التكنولوجية) ITCP ،مشروع تأكيد الجودة والإعتماد QAAP، وفى مجال التطوير التشريعى والهيكلي والبنية الأساسية للتعليم العالى " طرحت وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى فى أواخر عام ٢٠٠٦ "مشروع قانون موحد للتعليم العالى " يحل محل القوانين والتشريعات والقرارات الحالية التى تنظم العمل فى مؤسسات التعليم العالى على إختلافها وتنوعها (اشرف العربى، ٢٠٠٦)، وبالرغم مما قدمه مشروع القانون الموحد للتعليم العالى من رؤية وأفكار جيدة تتفق مع ما جاء فى المؤتمر القومى للتعليم العالى فقد تعرض لمعارضة شديدة من المتخصصين على اساس أنه لا يمكن لقانون واحد ان يتم تطبيقه على كافة مؤسسات التعليم العالى بإختلاف أنواعها بالإضافة إلى أن هذا القانون قد يكون مدخلا لإلغاء مجانية التعليم العالى مما أدى إلى رفض القانون الموحد مما دعا وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى إلى طرح مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة بما يتضمن إنشاء جامعات أهلية لا تهدف إلى الربح من خلال مؤسسات أهلية ذات نفع عام وقد تم ذلك التعديل بالقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩ فى شأن إضافة الجامعات الأهلية.

وقد حدد التقرير الصادر من وزارة البيئة بعنوان " نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة " التحديات والمشكلات فى مجال التعليم والبحث العلمي والمتمثلة فى(وزارة البيئة،٢٠٠٩) :

١- ازدياد الضغط على الإلتحاق بالتعليم العالى بسبب زيادة السكان.

٢- القصور في نوعية التعليم.

٣- القصور في الالتحاق بالتعليم العالي في بعض المناطق مثل جنوب سيناء والصعيد والوادي الجديد ومطروح.

٤- الضعف الشديد في الصلة بين البحث العلمي وبرامج التنمية والتطوير.

٥- ضعف ميزانية الدولة المخصصة للبحث العلمي (أقل من ١ %سنويا).

٢- نشأة وتطور الجامعات الخاصة والأهلية فى مصر: يطلق لفظ جامعة خاصة على كل مؤسسة تعليمية غير حكومية تدخل فى نطاق التعليم العالى، يلتحق بها الطلبة الحاصلين على الثانوية العامة وما يعادلها وفق نظام محدد نظير دفع مصروفات ،ولا تقل مدة الدراسة بها عن أربع سنوات دراسية ،وتتمتع بالاستقلالية فى تصريف شئونها المالية والإدارية ،على أن تخضع للأشراف العام للدولة (غادة رافت،٢٠٠٩) وقد نشأت الجامعات الخاصة بموجب القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢، وهى تختلف عن انماط التعليم الجامعى الخاص السابق لها ،مثل الجامعة الأمريكية بالقاهرة ،والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، من حيث النشأه، وقد حدد في القانون اهداف وكيفية انشاء الجامعة الخاصة، وقد صدرت في العام ١٩٩٦ القرارات الجمهورية الأربعة بشأن إنشاء الجامعات الخاصة(قرارات رئيس الجمهورية ،١٩٩٦) وهم القرار رقم ٢٤٣ بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم جامعة٦أكتوبر والقرار رقم ٢٤٤ بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب، والقرار رقم ٢٤٥ بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، والقرار رقم ٢٤٦ بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم جامعة مصر الدولية، ،ثم توالى بعد ذلك إنشاء الجامعات الخاصة

جدول رقم(١): الجامعات الخاصة والأهلية فى مصر من ١٩٩٦-٢٠١٦

م	الجامعة	تاريخ الإنشاء	القرار الإنشاء	مقرها
١	جامعة ٦ أكتوبر	١٩٩٦	القرار الجمهوري رقم ٢٤٣	مدينة ٦ أكتوبر
٢	جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب		القرار الجمهوري رقم ٢٤٤	
٣	جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا		القرار الجمهوري رقم ٢٤٥	
٤	جامعة مصر الدولية		القرار الجمهوري رقم ٢٤٦	طريق الإسماعيلية القاهرة الصحراوي
٥	الجامعة الفرنسية	٢٠٠٢	القرار الجمهوري رقم ٢٦	مدينة الشروق
٦	الجامعة الألمانية		القرار الجمهوري رقم ٢٧	القاهرة الجديدة
٧	جامعة الأهرام الكندية	٢٠٠٤	القرار الجمهوري رقم٣٩٣	مدينة ٦ أكتوبر
٨	الجامعة البريطانية		القرار الجمهوري رقم ٤١١	مدينة الشروق
٩	الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات		القرار الجمهوري رقم ٤٣٠	الهضبة الوسطي/المقطم
١٠	جامعة سيناء	٢٠٠٥	القرار الجمهوري رقم ٣٦٣	محافظة شمال سيناء
١١	جامعة فاروس	٢٠٠٦	القرار الجمهوري رقم ٢٥٢	الإسكندرية
١٢	جامعة النهضة		القرار الجمهوري رقم ٢٥٣	محافظة بني سويف
١٣	جامعة المستقبل		القرار الجمهوري رقم ٢٥٤	القاهرة الجديدة
١٤	جامعة النيل الأهلية (للدراسات العليا فقط)		القرار الجمهوري رقم ٢٥٥	القرية الذكية / الجيزة
١٥	الجامعة المصرية الروسية		القرار الجمهوري رقم ٢٥٦	مدينة بدر
١٦	جامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا	٢٠٠٧	القرار الجمهوري رقم ١٤٧	محافظة الدقهلية
١٧	الجامعة المصرية الإلكترونية	٢٠٠٨	القرار الجمهوري رقم ٢٣٣	عين شمس
١٨	جامعة الساحل الشمالي (تحت الإنشاء)	٢٠٠٩	القرار الجمهوري رقم ٢٩٧	الأسكندرية
١٩	جامعة هليوبوليس		القرار الجمهوري رقم ٢٩٨	القاهرة - بلبيس
٢٠	جامعة العاشر من رمضان		القرار الجمهوري رقم ٢٩٩	مدينة العاشر من رمضان
٢١	جامعة دراية	٢٠١٠	القرار الجمهوري رقم ٩١	المنيا الجديدة
٢٢	جامعة العلمين (تحت الإنشاء)		القرار الجمهوري رقم ٩٢	مرسى مطروح
٢٣	جامعة الجيزة الجديدة		القرار الجمهوري رقم ٩٣	مدينة ٦ اكتوبر
٢٤	جامعة بدر	٢٠١٣	القرار الجمهوري رقم ١١٧	مدينة بدر
٢٥	الجامعة المصرية الصينية (تحت الإنشاء)		القرار الجمهوري رقم ١١٨	القاهرة
٢٦	جامعة حورس		القرار الجمهوري رقم ١١٩	مدينة دمياط الجديدة
٢٧	الجامعة الحضرية (تحت الإنشاء)		القرار الجمهوري رقم ١٢٠	طريق الإسماعيلية القاهرة الصحراوي

المصدر: إعداد الباحث من خلال المواقع الإلكترونية للجامعات الخاصة

٣- أهداف التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠: قامت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى بإعداد"استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠" والتى تستهدف تطوير وصياغة رؤية لتنمية مصر الجديدة حتى عام ٢٠٣٠، لتكون بمثابة خارطة طريق لتوافق مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ما بعد 2015م وقد تبنّت الاسراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به تحسن جودة الحياة في الوقت

الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل تتضمن "إستراتيجية التنمية المستدامة:رؤية مصر ٢٠٣٠" ثلاث أبعاد (إقتصادى –إجتماعي–بيئي) ينضوى تحتها إثنى عشر محوراً وهى:

البعد الاقتصادي:

المحور الأول التنمية الاقتصادية: بحلول عام 2030 يكون الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو احتوائي مستدام،ويتميز بالتنافسية والتنوع ويعتمد عى المعرفة، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.

بعض الأهداف الرئيسية:

- تحقيق نمو إحتوائي مستدام ومتوازن .
- زيادة درجة تنافسية الإقتصاد المصرى دوليا .
- رفع القيمة المضافة والمكون المحلى .

المحور الثاني الطاقة: بحلول عام 2030 يصبح قطاع الطاقة قادراً عى تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد الطاقة وتعظيم الاستفادة الكفؤة من مصادرها المتنوعة (تقليدية ومتجدّدة) بما يؤدي إلى المساهمة الفعالة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنافسية الوطنية والعدالة الاجتماعية.

بعض الأهداف الرئيسية:

- تحقيق أمن الطاقة.
- تعظيم الموارد المحلية (تقليدية ومتجددة)، من خلال زيادة مجمل انتاج الطاقة من الموارد المحلية وتعظيم درجة الإعتماد عليها.
- زيادة المساهمة الفعلية الإقتصادية للقطاع فى الدخل القومي.

المحور الثالث :المعرفة والإبتكار والبحث العلمي: بحلول عام 2030 تصبح مر مجتمع مبدع ومبتكر ومنتج للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، يتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية.

بعض الأهداف الرئيسية:

- تهيئة بيئة محفزة لإستيعاب وتوطين وإنتاج المعرفة
- تفعيل وتطوير نظام وطني متكامل للإبتكار قادر على تحويل المعرفة إلى قيمة تنموية
- ربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الإبتكار بالأهداف و التحديات الوطنية

المحور الرابع: الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية : بحلول عام 2030 يصبح الجهاز الإداري جهازاً كفء وفعال، يحسن إدارة موارد الدولة ويتسم بالشفافية والنزاهة ويخضع للمساءلة ويحرص على رضاء المواطن ويتفاعل معه ويستجيب له

بعض الأهداف الرئيسية:

- جهاز إدارى يتميز بالكفاءة والفاعلية والمواءمة مع المتغيرات.
- تقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة تستخدم الأساليب الحديثة.
- نظام يتسم بالشفافية يستجيب ويتفاعل مع المواطن ويخضع للمسائلة المجتمعية.

البعد الاجتماعي:

المحور الخامس العدالة الاجتماعية: بحلول عام 2030 من المستهدف بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر عى كفالة حق المواطنن في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معاير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون .

بعض الأهداف الرئيسية:

- رفع مستوى الإندماج المجتمعي
- المساواة فى الحقوق والفرص
- حماية الفئات الأولى بالرعاية

المحور السادس الصحة: بحلول عام 2030 يتمتع كافة المصرين بالحق في حياة صحية سليمة آمنة من خال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادرعلى تحسن المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية والوقائية والتدخل المبكر لكافة المواطنن بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين.

بعض الأهداف الرئيسية:

- النهوض بصحة المواطنين فى إطار من العدالة والإنصاف
- تحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المصريين مع ضمان جودة الخدمات المقدمة
- حوكمة قطاع الصحة،وتحسين إدارة موارد القطاع فى إطار من الشفافية والمساءلة

المحور السابع التعليم والتدريب: بحلول عام 2030 من المستهدف إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسي، كفء وعادل، ومستدام، ومرن.

بعض الأهداف الرئيسية:

- اتفاق جودة النظام التعليمي مع النظم العالمية
- يكون التعليم متاحا للجميع دون تمييز
- تحسين الحالة التنافسية للتعليم

المحور الثامن الثقافة: بحلول عام 2030 من المستهدف بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المري تحرم التنوع والاختاف وعدم التمييز .وتستهدف الرؤية تمكن المواطن المري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة وفتح الآفاق.

بعض الأهداف الرئيسية:

- تكون الصناعات الثقافية مصدر قوة
- رفع كفاءة وفاعلية المؤسسات الثقافية
- حماية وصيانة التراث

البعد البيئي:

المحور التاسع البيئة: بحلول عام 2030 يكون البُعد البيئي محوراً أساسياً في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها.

بعض الأهداف الرئيسية:

- الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية
- الحد من التلوث والإدارة المتكاملة للمخلفات
- الحفاظ على توازن النظم الأيكولوجية،والتنوع البيولوجي،والإدارة الرشيدة والمستدامة لها

المحور العاشر التنمية العمرانية: بحلول عام ٢٠٣٠ تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر توازناً وترتقي بجودة حياتهم.

بعض الأهداف الرئيسية:

- زيادة مسطح المعمور بما يتناسب مع الموارد وزيادة حجم السكان فى الحاضر والمستقبل
- الإرتقاء بمستوى جودة البيئة العمرانية، ورفع مستوى جودة حيِّز المعمور الحالي
- تعظيم إستغلال الموقع الإستراتيجي لمصر إقليمياً ودوليا

المحور الحادى عشر السياسة الخارجية والأمن القومى: مصر، دولة عربية، مستقلة، ذات سيادة، تتبنى سياسة خارجية نشطة وفعالة ومتوازنة للحفاظ على أمنها القومي

المحور الثانى عشر السياسة الداخلية : نظام سياسي ديموقراطي يحترم مبادئ حقوق الإنسان ويقوم على سيادة القانون .

٤- السياسة المالية نشأتها وتطورها وأدواتها: يقصد بها منذ أن استعملها الإغريق تدبير أمور الدولة، (السيد عطية،١٩٩٣) كما استخدمت بمعنى علم إدارة الدول، ومنها أنها طريقة الحكم، كما عرفت أيضا بأنها مبادئ وقواعد إدارة المجتمع كالسياسة الإقتصادية، السياسة التجارية، السياسة المالية، السياسة النقدية.

إن السياسة الاقتصادية تشمل مجموعة من السياسات، كالسياسة المالية والسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية، تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها والمكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة فقد كان دورها باهتا في العصور القديمة، أما في الفكر التقليدي كان مطلوبا منها أن تكون محايدة تماما اتساقا مع طبيعة الفكر السائد أنذاك وبقي حال السياسة المالية على هذا الوضع إلى أن ظهر في الأفق الأزمات الاقتصادية، وبصفة خاصة الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم سنة١٩٢٩،إلا يمكن انه يمكن القول بأن التطور الأعظم الذي لحق بالسياسة المالية قد نبع من الإسهام الكبير للاقتصادي الكبير جون ماينرد كينز في مؤلفه" النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود"،مع تأكيده على فشل آليات السوق وحدها في علاج المشاكل الاقتصادية وخاصة مشكلة الكساد العظيم، وما ترتب عليه في الواقع العملي من ضرورة تبني أراء كينز الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة، ومنذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دورا أكثر أهمية وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار الكيان الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات فضلا عن ما لها من اثر في التنمية لاقتصادية وخاصة في الدول الأخذة في النمو، وبفضل ذلك التطور الذي لحق بالسياسة المالية في النظم المعاصرة أصبح من واجب الدولة ولزاما عليها أن تتدخل في توجيه الاقتصاد الوطني.

منهج وأدوات البحث

- **استخدام المنهج الاستقرائي** عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال السياسة المالية والتعليم العالى والتنمية المستدامة وذلك لخدمة أهداف البحث بهدف توضيح المفاهيم والعلاقات بينها.
- **استخدام المنهج التحليلي الوصفي** وذلك بهدف تحليل البيانات التي تتوافر حول مشكلة الدراسة و الوقوف على العلاقة بين مختلف متغيرات الدراسة.

كما تمثلت الأدوات البحثية في:

١- الإحصائيات المتعلقة بالأوضاع الحالية لمنظومة التعليم العالى في مصر خلال فترة الدراسة، سواء تلك الصادرة عن هيئات رسمية وطنية أو مؤسسات دولية

٢- مختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بالتعليم العالى فى مصر

٣-التقارير ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن الهيئات الرسمية أو مختلف المؤسسات الدولية

٤- تم عمل مقابلات شخصية متعمقة مع مسئولى التعليم الجامعي الخاص فى وزارة التعليم العالي مبنية على أسئلة إستبيان مشتقة من وثيقة "إستراتيجية التنمية المستدامة:رؤية مصر ٢٠٣٠"

نتائج البحث

وللإجابة على التساؤل الفرعي الأول وهو: هل تستطيع الجامعات الخاصة والأهلية مواجهة المشكلات التى تواجه منظومة التعليم العالي فى مصر، تم بحث دورالجامعات الخاصة والأهلية في معالجة كل مشكلة من مشكلات منظومة التعليم العالي التى طرحها التقرير الصادر من وزارة البيئة بعنوان " نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة " فى العام ٢٠٠٩ م السابق الإشارة إليه على النحو التالي :

١- هل تستطيع الجامعات الخاصة تخفيف الضغط على التعليم العالى بسبب زيادة السكان

٢- هل تستطيع الجامعات الخاصة والأهلية معالجة القصور في الالتحاق بالتعليم العالي في بعض المناطق مثل جنوب سيناء والصعيد والوادي الجديد ومطروح

٣- هل تستطيع الجامعات الخاصة والأهلية معالجة القصور فى نوعية التعليم

٤- هل تستطيع الجامعات الخاصة تقوية الصلة بين البحث العلمي وبرامج التنمية والتطوير

٥- هل تستطيع الجامعات الخاصة والأهلية توفيرميزانية الدولة المخصصة للبحث العلمي

وسنتناول فيما يلى الإجابة على التساءل الأول:

١-هل تستطيع الجامعات الخاصة والأهلية تخفيف الضغط على الإلتحاق بالتعليم العالى بسبب زيادة السكان .

فيما يلى تطور أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة والأهلية منذ إنشائها وحتى ٢٠١٦.

جدول رقم(٢): تطور اعداد الطلاب المقيدين فى الجامعات المصرية فى الفترة من عام ١٩٩٦ حتى ٢٠١٦

مؤسسات التعليم العالى	عدد المقيدين فى العام ١٩٩٦-١٩٩٧	النسبة المئوية %	عدد المقيدين فى العام ٢٠٠١-٢٠٠٢	النسبة المئوية %	عدد المقيدين فى العام ٢٠٠٦-٢٠٠٧	النسبة المئوية %	عدد المقيدين فى العام ٢٠١١-٢٠١٢	النسبة المئوية %	عدد المقيدين فى العام ٢٠١٥-٢٠١٦	النسبة المئوية %
الجامعات الحكومية	٢٢٠٨٥٩	٧٢,٤	٢٦٩٦٥٥	٥٣,٩	١٤١٥٩٧١	٦٢,٨	١٠٧٧٠٨٣	٦٠,٧	١٩٣٤٠٨٣	٦٥,٧
جامعة الأزهر	٢٩٥٢١	٩,٧	١٢٢٤٧٦	٢٤,٥	٣٥٠٢٣٦	١٥,٥	٢٦٩٠١٧	١٥,٢	٢٩٦٢٣١	١٠,١
الأكاديميات	١٩٥٠	٠,٦	٣٢٤٠	٠,٦	٣٩٥٧	٠,٢	٥٠١٨	٠,٣	٥٥٥٩	٠,٢
المعاهد ف.المتوسطة الحكومية	٢٩٩١	١	٢٤١٢	٠,٥	١٠٢٧٣	٠,٥	١٩٠٥٤	١,١	١١٢٢٣١	٣,٨
الجامعة الأمريكية	٣٧٢٠	١,٢	٦٠٣	٠,١	٤٠٢٣	٠,٢	٥٢٤٤	٠,٣	٥٥٦١	٠,٢
الجامعات الخاصة	١٣٨٥	٠,٥	٨١٨٠	١,٦	٤١٢٢٠	١,٨	٧٦٢٤٣	٤,٣	١٣٢٥٦٦	٤,٥
المعاهد العليا الخاصة	٢٩٢٠٧	٩,٦	٧٠٧٢٦	١٤,١	٣٥٤٨٦٢	١٥,٧	٢٨٣٧١١	١٦	٤٠٧٧٨٣	١٣,٩
المعاهد ف.المتوسطة الخاصة	٧٩٤٩	٢,٦	٨٦١١	١,٧	٢٠٦٣٦	٠,٩	٧٩٣٢	٠,٤	٤٦٢٧	٠,٢
المعاهد الخاصة المتنوعة	٧٢٧٣	٢,٤	١٤٢٧٦	٢,٩	٥٤٠٢٤	٢,٤	٢٤٨٧٩	١,٧	٤٥٣١١	١,٥
الإجمالي	٣٠٤٨٥٥	١٠٠	٥٠٠١٧٩	١٠٠	٢٢٥٥٢٠٢	١٠٠	١٧٧٣١٨١	١٠٠	٢٩٤٣٩٥٢	١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من خلال الموقع الإلكترونى لوزارة التعليم العالى وإحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة

من الجدول السابق يمكن استخلاص الآتى:

- أن هناك تطوراً فى أعداد الطلاب المقيدين فى الجامعات الخاصة فى مصر من ١٣٨٥ طالباً فى العام الجامعى ١٩٩٦/١٩٩٧- تاريخ بدء العمل بالجامعات الخاصة – موزعين على أربعة جامعات خاصة واستمرت هذه الزيادة لتسجل ٨١٨٠ طالباً فى العام الجامعى ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ موزعين على نفس عدد الجامعات، أى أن أعداد الطلاب المقيدين

بالجامعات الخاصة قد تضاعف أكثر من خمس مرات فى فترة ثلاث سنوات فقط ،فى حين ظل عدد الجامعات الخاصة العاملة كما هو أربع جامعات.

- جاء العام الجامعى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ بزيادة ملحوظة فى أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة، قابلها زيادة فى أعداد هذه الجامعات، فقد وصل عدد الطلاب المقيدين إلى ٤١٢٢٠ طالبا بزيادة قدرها ٣٣٠٤٠ طالباً عن العام الجامعى ٢٠٠١/٢٠٠٠ لتسجيل نسبة زيادة قدرها ٤٠٣,٩ %، كما زاد عدد الجامعات الخاصة لتصل إلى عشر جامعات عاملة بالفعل، هذا بجانب الجامعات التى فى سبيلها للإنشاء .

والواقع أن هذه الزيادة الملحوظة فى الحجم الطلابي لهذه الجامعات جاء كنتيجة لمجموعة من الأسباب، لعل أهمها أن هذه الجامعات استطاعت توفيق أوضعها مع الحكومة المصرية، حيث تم الاعتراف بالشهادات التى تمنحها هذه الجامعات بعد معادلتها بالشهادات التى تمنحها الجامعات الحكومية، وهو ما زاد من الإقبال عليها فى ظل التكدس الطلابي على الجامعات الحكومية وارتفاع مجموع درجات القبول بكلياتها، أضف لذلك أن هذه الجامعات الخاصة قد لاقت قبولاً لا بأس به لدى الطلاب الوافدين لتلقي التعليم فى مصر، حيث نجد أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً فى أعدادهم ونسبتهم من جملة المقيدين بهذه الجامعات.

ولتحقق من إمكانية حل الجامعات الخاصة والأهلية لإحدى المشكلات التى تواجه منظومة التعليم العالي فى مصر، وهى التكدس الطلابى فى الجامعات الحكومية، كان لابد من مناقشة الحجم الطلابي بالجامعات الخاصة فى ضوء الاتجاه العام للزيادة العددية لطلاب التعليم الجامعى فى مصر، حيث يتضح من الجدول أن هناك زيادة فى نسبة الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة منذ نشأتها فى عام ١٩٩٦ وحتى العام الجامعى ٢٠١٥ / ٢٠١٦ من ٠,٥% إلى ٤,٥% ،أى أن نسبة الطلاب المقيدين فى الجامعات الخاصة وصلت إلى ٤,٥% من جملة الطلاب المقيدين بالتعليم الجامعى فى مصر طوال فترة زمنية بلغت عشرين عاما.

وفي عام 2007 / 2006 بلغ المقيدون في مؤسسات التعليم العالي الخاصة نحو 125 ألف طالب وطالبة بنسبة 20 ٪ من مجموع الطلاب المسجلين في نظام التعليم العالي كله، منهم نحو 6 ٪ 48,000 (طالب وطالبة) في الجامعات الخاصة والباقي في المعاهد العليا

الخاصة(وحدة التخطيط الاستراتيجي .) 2006 ,على أن التقديرات في ٢٠١١/٢٠١٢ توضح أن الجامعات الخاصة باستثناء الجامعة الأمريكية بالقاهرة - مقيد بها نحو 70,000 طالب .

وعلى الرغم من ضآلة هذه النسبة إلا أنه بالنظر للعدد المطلق نجد أن أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة المصرية قد تضاعفت ما يقرب من ٩٠٠ مرة فى نفس الفترة الزمنية، وبالتالى هى أعداد لا يستهان بها(وزارة التعليم العالي،٢٠٠٦/٠٥)، مما يتطلب الاهتمام بهذه النوعية من الجامعات، وبالرغم من هذه الزيادة العددية لطلاب الجامعات الخاصة إلا أنها مازالت لا تعمل بكامل طاقتها، ففى العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ تقرر قبول (١٥) ألف طالب بالجامعات الخاصة، إلا أن العدد الذى تم قبوله فعلياً لم يتعد ٩٣٠٠ طالب أى حوالى (٦٢%) فقط من العدد المقرر قبوله، وهي نسبة ما زالت غير كافية لتخفيف العبء الطلابي عن الجامعات الحكومية كمبرر وراء إنشاء هذه الجامعات . وقد يرجع عجز الجامعات الخاصة عن الالتزام بقبول الأعداد المقررة لها إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها ضوابط القبول خاصة فى الكليات العملية التى اشترطت حد أدنى للمجموع، كذلك عدم كفاية أعضاء هيئة التدريس بهذه الجامعات، أضف لذلك ارتفاع المصروفات الدراسية بما لا يتناسب مع المستوى الاقتصادي لمختلف شرائح المجتمع المصري،حيث تراوحت المصروفات الدراسية فى كليات الجامعات الخاصة المصرية للعام الجامعى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ما بين ٥ – ٣٥ ألف جنيه مصري،بل أن قيمة المصروفات الدراسية فى بعض هذه الجامعات يتم دفعها بالعملات الأجنبية (إسترليني) كما فى جامعتى الأهرام الكندية والجامعة البريطانية (وزارة التعليم العالي،٢٠٠٦/٠٥) وتختلف قيمة المصروفات الدراسية حسب التخصص،حيث نجد ارتفاعها فى التخصصات العملية مثل الطب والهندسة والصيدلة، فى حين تنخفض قليلا فى التخصصات النظرية مثل اللغات والترجمة والتربية والعلوم الاجتماعية.

وللإجابة على التساؤل الثاني من التساؤلات البحثية:هل تستطيع الجامعات الخاصة والأهلية تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى مصر تم عمل مقابلات شخصية متعمقة مع مسئولى التعليم الجامعي الخاص فى وزارة التعليم العالي مبنية على أسئلة إستبيان مشتقة من

وثيقة "إستراتيجية التنمية المستدامة :رؤية مصر ٢٠٣٠"والتى تتكون من ثلاث أبعاد (إقتصادى – إجتماعي – بيئي) السابق الحديث عنها كالتالي:

البعد الاقتصادي

المحور الأول التنمية الاقتصادية: بحلول عام 2030 يكون الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو احتوائي مستدام.

بعض الأهداف الرئيسية:

- تحقيق نمو إحتوائي مستدام ومتوازن
- زيادة درجة تنافسية الإقتصاد المصرى دوليا

السؤال هنا: هل تستطيع الجامعات الخاصة والأهلية من خلال إنتشارها فى أنحاء مصر وفق تخطيط دقيق لإحتياجات كل إقليم ومحافظة تحقيق الأهداف السابقة

المحور الثاني الطاقة: بحلول عام 2030 يصبح قطاع الطاقة قادراً عى تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد الطاقة وتعظيم الاستفادة الكفؤة من مصادرها المتنوعة (تقليدية ومتجدّدة).

بعض الأهداف الرئيسية:

- تحقيق أمن الطاقة
- تعظيم الموارد المحلية (تقليدية ومتجددة)، من خلال زيادة مجمل انتاج الطاقة من الموارد المحلية وتعظيم درجة الإعتماد عليها

السؤال هنا: هل تستطيع الجامعات الخاصة والأهلية من خلال إنتشارها فى أنحاء مصر وفق تخطيط دقيق لإحتياجات كل إقليم ومحافظة تحقيق الأهداف السابقة

المحور الثالث المعرفة والابتكار والبحث العلمي: بحلول عام ٢٠٣٠ تصبح مر مجتمع مبدع ومبتكر ومنتج للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، يتميز بوجود نظام متكامل.

بعض الأهداف الرئيسية:

- تهيئة بيئة محفزة لإستيعاب وتوطين وإنتاج المعرفة
- تفعيل وتطوير نظام وطني متكامل للإبتكار قادر على تحويل المعرفة إلى قيمة تنموية

السؤال هنا: هل تستطيع الجامعات الخاصة والأهلية من خلال إنتشارها فى أنحاء مصر وفق تخطيط دقيق لإحتياجات كل إقليم ومحافظة تحقيق الأهداف السابقة .

المحور الرابع الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية: بحلول عام 2030 يصبح الجهاز الإداري جهازاً كفء وفعال، يحسن إدارة موارد الدولة ويتسم بالشفافية والنزاهة ويخضع للمساءلة ويحرص على رضاء المواطن ويتفاعل معه ويستجيب له.

بعض الأهداف الرئيسية:

- جهاز إدارى يتميز بالكفاءة والفاعلية والمواءمة مع المتغيرات
- تقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة تستخدم الأساليب الحديثة

السؤال هنا: هل تستطيع الجامعات الخاصة والأهلية من خلال إنتشارها فى أنحاء مصر وفق تخطيط دقيق لإحتياجات كل إقليم ومحافظة تحقيق الأهداف السابقة

البعد الاجتماعي:

المحور الخامس العدالة الاجتماعية: بحلول عام 2030 من المستهدف بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي.

بعض الأهداف الرئيسية:

- رفع مستوى الإندماج المجتمعي
- المساواة فى الحقوق والفرص

السؤال هنا: هل تستطيع الجامعات الخاصة والأهلية من خلال إنتشارها فى أنحاء مصر وفق تخطيط دقيق لإحتياجات كل إقليم ومحافظة تحقيق الأهداف السابقة.

المحور السادس الصحة : بحلول عام ٢٠٣٠ يتمتع كافة المصرين بالحق في حياة صحية سليمة آمنة من خال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز.

بعض الأهداف الرئيسية:

- النهوض بصحة المواطنين فى إطار من العدالة والإنصاف.
- تحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المصريين مع ضمان جودة الخدمات المقدمة.

السؤال هنا: هل تستطيع الجامعات الخاصة والأهلية من خلال إنتشارها فى أنحاء مصر وفق تخطيط دقيق لإحتياجات كل إقليم ومحافظة تحقيق الأهداف السابقة.

المحور السابع.التعليم والتدريب: بحلول عام ٢٠٣٠ من المستهدف إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسي، كفء وعادل، ومستدام، ومرن..

بعض الأهداف الرئيسية:

- اتفاق جودة النظام التعليمي مع النظم العالمية
- يكون التعليم متاحا للجميع دون تمييز

السؤال هنا: هل تستطيع الجامعات الخاصة والأهلية من خلال إنتشارها فى أنحاء مصر وفق تخطيط دقيق لإحتياجات كل إقليم ومحافظة تحقيق الأهداف السابقة.

المحور الثامن الثقافة: بحلول عام 2030 من المستهدف بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المري تحرم التنوع والاختاف وعدم التمييز .

بعض الأهداف الرئيسية:

- تكون الصناعات الثقافية مصدر قوة
- رفع كفاءة وفاعلية المؤسسات الثقافية

السؤال هنا: هل تستطيع الجامعات الخاصة والأهلية من خلال إنتشارها فى أنحاء مصر وفق تخطيط دقيق لإحتياجات كل إقليم ومحافظة تحقيق الأهداف السابقة.

البعد البيئي:

المحور التاسع البيئة: بحلول عام 2030 يكون البُعد البيئي محوراً أساسياً في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية.

بعض الأهداف الرئيسية:

- الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية
- الحد من التلوث والإدارة المتكاملة للمخلفات

السؤال هنا: هل تستطيع الجامعات الخاصة والأهلية من خلال انتشارها فى أنحاء مصر وفق تخطيط دقيق لإحتياجات كل إقليم ومحافظة تحقيق الأهداف السابقة .

المحور العاشر التنمية العمرانية: بحلول عام 2030 تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر توازنا وترتقي بجودة حياتهم.

بعض الأهداف الرئيسية:

- زيادة مسطح المعمور بما يتناسب مع الموارد وزيادة حجم السكان فى الحاضر والمستقبل
- الإرتقاء بمستوى جودة البيئة العمرانية، ورفع مستوى جودة حيِّز المعمور الحالي

السؤال هنا: هل تستطيع الجامعات الخاصة والأهلية من خلال إنتشارها فى أنحاء مصر وفق تخطيط دقيق لإحتياجات كل إقليم ومحافظة تحقيق الأهداف السابقة

المحور الحادى عشر السياسة الخارجية والأمن القومى: مصر، دولة عربية، مستقلة، ذات سيادة، تتبنى سياسة خارجية نشطة وفعالة ومتوازنة للحفاظ على أمنها القومي بما في ذلك سلامة ووحدة أراضيها

السؤال هنا: هل تستطيع الجامعات الخاصة والأهلية من خلال إنتشارها فى أنحاء مصر وفق تخطيط دقيق لإحتياجات كل إقليم ومحافظة تحقيق الأهداف السابقة

المحور الثانى عشر السياسة الداخلية: نظام سياسي ديموقراطي يحترم مبادئ حقوق الإنسان ويقوم على سيادة القانون.

السؤال هنا: هل تستطيع الجامعات الخاصة والأهلية من خلال إنتشارها فى أنحاء مصر وفق تخطيط دقيق لإحتياجات كل إقليم ومحافظة تحقيق الأهداف السابقة.

وللإجابة على التساؤل الفرعي الثالث ما السياسات المالية الداعمة للجامعات الخاصة والأهلية فى مصر، تم استعراض التجارب الدولية والإقليمية فى توظيف السياسة المالية لدعم التعليم الجامعى الخاص.

التوصيات والمقترحات

استخدام أسلوب التخطيط الإستراتيجي فى تخطيط السياسة المالية الداعمة للجامعات الخاصة والاهلية لمواجهة تحديات منظومة التعليم العالى والتنمية المستدامة فى مصر.

يرى الباحث أنه يمكن للجامعات الخاصة والأهلية بشئ من التخطيط للسياسات المالية الداعمة لها ان تواجه المشكلات والتحديات التى تواجه منظومة التعليم العالى فى مصر(كما جاءت فى تقرير" نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة "، كذلك تحقيق اهداف التنمية المستدامة كما جاء فى وثيقة " إستراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ "، من خلال التخطيط الإستراتيجى للسياسة المالية الداعمة للجامعات الخاصة والأهلية ،حيث تعددت المراحل التي مر بها التخطيط منذ ظهوره في كتابات رجال الاقتصاد مع بداية القرن العشرين، وانتقاله إلى ميدان التربية مع انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى وقتنا هذا، فعلى الرغم من حداثة هذا المفهوم إلا أنه نال اهتمام العديد من العلماء والباحثين، فيعرفه ديسلر G.Dessler بأنه عملية صياغة وتحديد رسالة المؤسسة من خلال التوفيق بين إمكاناتها ومتطلبات البيئة المحيطة بها (Dessler,G. 2004)، ويعرفه فيدلر B.Fidler بأنه مجموعة من الأفعال المنظمة لتحقيق مجموعة من الأهداف المنشودة في فترة زمنية محددة، وذلك من خلال التحليل الدقيق للعوامل التي تؤثر على المؤسسة والتي تحولها من الوضع الراهن إلى الوضع المستقبلي المرغوب (Fidler,B. 1996)، وعلى ذلك يمكن القول بأن التخطيط الاستراتيجي(شريف حلمى،٢٠٠٧) يقصد به تصميماً للمستقبل المرغوب وتحديداً للوسائل الكفيلة بإحداثه وهو عبارة عن عملية تبدأ بوضع الأهداف في ضوء جوانب القوة والضعف في المؤسسة والفرص والمخاطر التي تواجهها في بيئتها الخارجية ثم تحديد الاستراتيجيات والسياسات والخطط التفصيلية الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف، ويرتبط مفهوم التخطيط الاستراتيجي بغيره من المفاهيم مثل الاستراتيجية والرؤية الاستراتيجية، والإدارة الاستراتيجية، فالاستراتيجية عبارة عن خطة طويلة المدى توضح أهداف وأغراض الجامعة وتأخذ في اعتبارها القيود المتعلقة بالبيئتين الداخلية والخارجية لها، أما الرؤية الاستراتيجية، فيقصد بها تصور للمستقبل المرغوب للمؤسسة، قائم على دراسة ماضيها وأوضاعها الداخلية وما يندرج

تحتها من مواطن القوة والضعف وما تتعرض له من مثيرات خارجية قد تمثل فرصاً يمكن الاستفادة منها أو مخاطر مستقبلية. (فاتن عزازى،٢٠٠٤).

شكل رقم(١)

المصدر: إعداد الباحث

المراجع

أشرف العربى(٢٠٠٦/٢٠٠٧): مقال بعنوان "التعليم فى مصر.إلى أين؟ منشور فى التقرير الإستراتيجى العربى الصادر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – جريدة الأهرام

الإحصائيات الرسمية من البنك المركزى ومن وزارة التخطيط ٢٠٠٨-٢٠١٠

إيمان بوشقير، عمار بوعلام شبيرة (٢٠١٦): قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة، مقال، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة باجي، الجزائر .

جمهورية مصر العربية: وزارة التعليم العالى، مركز الإحصاء والتوثيق، إحصاء التعليم العالى الخاص، المجلد الثالث للعام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦.

جمهورية مصر العربية:وزارة التعليم العالى،الإدارة المركزية للكليات والمعاهد العالية والجامعات الخاصة: بيان المصروفات الدراسية فى الجامعات الخاصة للعام الجامعى٠٥/ ٢٠٠٦

سمير رياض هلال وآخرون(٢٠١٠): دراسة تمويل التعليم العالي،المرحلة الأولى، إعداد لحساب وحدة التخطيط الاستراتيجي بوزارة التعليم العالي، القاهرة

السيد عطية عبد الواحد (١٩٩٣): دور السياسة المالية فى تحقيق التنمية الإقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة.

شريف أحمد حلمي حسين اللمعي(٢٠٠٧): " التخطيط لتطوير التعليم الجامعي الخاص فى ضوء احتياجات التنمية "، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس .

ضياء الدين زاهر: " مدخل استراتيجي إلى علاقة الجامعة بسوق العمل، جامعة الكويت كحالة " ندوة حول تنظيم ونمذجة أسواق العمل وديناميكية اليد العاملة في البلدان العربية"، القاهرة، الفترة من ٢٦-٢٨ مايو١٩٩٧، الكويت: العدد العربي للتخطيط

غادة محمد رأفت صادق(٢٠٠٩):" خريطة التعليم الجامعى فى مصر"باستخدام نظم المعلومات الجغرافية دراسة فى جغرافية الخدمات،رسالة دكتوراه، كلية الأداب، جامعة القاهرة

فاتن عزازي(٢٠٠٤): "رؤية استراتيجية لتجديد التعليم الثانوي العام في مصر"، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس

قرارات رئيس جمهورية مصر العربية أرقام٢٤٦،٢٤٥،٢٤٤،٢٤٣ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة، ص ص ٣-٢٤

وثيقة المؤتمر القومى للتعليم العالى١٣- ١٤ فبراير عام ٢٠٠٠ الصادر عن وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى

وزارة التعليم العالى : دليل التعليم العالى فى مصر، القاهرة، ٢٠٠٦

وزارة الدولة لشئون البيئة: اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة،"وثيقة إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها"، القاهرة، ٢٠٠٩

وزارة الدولة لشئون البيئة: اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة،لا نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، "وثيقة إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها"، القاهرة، ٢٠٠٩

Hppt://unsdsn.org/what-we-do/sustainable-development-goals/processes

Dessler, G.(2004): " Management Principles and Practices for tomorrow's Leaders", Person Education Inc., New Jersey.

Fidler, B.(1996):"Strategic Planning for School Improvement", Pitman Publishing, London.

Hill, C.W& Jones, G.R.(2001) :" Strategic Management, An International Approach", 5th ed. Houghton Mifflin Company, New York.

Road Map towards the Implementation of the United Nations Millennium Declaration,Report of the Secretary-General,General Assembly,Millennium Summit,United Nations, 6 September 2001, New York.

STRATEGIC PLANNING OF FINANCIAL POLICIES IN SUPPORT OF PRIVATE UNIVERSITIES TO DEVELOP THE HIGHER EDUCATION SYSTEM AND ACHIEVE THE OBJECTIVES OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN EGYPT.

[17]

Ezat, F.[(1)]; Al Saman, A.[(2)]; El Sayed, Lamia,.[(3)] and kamel, B.[(4)]
1) Faculty of Commerce, Ain Shams University 2) Faculty of, Economic & political Sce, Cairo University 3) Faculty of Education, Ain Shams University 4) Faculty of Economic & Management, 6 oct University

ABSTRACT

The purpose of the research is to explain the role of private universities (established by Law No. 101 of 1992, as amended by Law No. 12 of 2009 in the matter of private universities) in solving the problems facing the higher education system and thus achieving the objectives of sustainable development in Egypt through strategic planning of financial policies supporting private universities in Egypt.

The research sought to answer the main question: To what extent can the financial policies supporting private universities develop the higher education system and thus achieve the goals of sustainable development in Egypt?

The researcher used a number of methodologies such as the descriptive approach,The case study method was used to describe the reality of the higher education system and sustainable development in Egypt and the analytical methodology of historical data to deal with the development of private universities in Egypt as well as the development of the concept of sustainable development globally and locally, as well as the role of private universities in solving the problems of the higher

education system and achieving the goals of sustainable development in Egypt.

A number of interviews were conducted based on questions derived from the axes of sustainable development: Egypt's Vision 2030 with the university education officials of the Ministry of Higher Education. The researcher reached a number of results, the most important of which is that private universities can overcome all problems of university education in Egypt, In order to do so as a result of several reasons, most notably the lack of vision and financial policies planned by the State to support the establishment of such universities and therefore the establishment of these universities comes randomly and according to the wishes of the service provider without the State has no role but to approve the request for construction provided by the parties wishing to Willing private universities, and the current study recommended that there should be a strategic planning and financial policies in support of private universities to be established.